مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 12 العدد: 03 السنة 2023 ص 565 – 582 .

تاريخ الإرسال: 2022/02/01 تاريخ القبول: 2022/06/23

استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الانفتاح الاقتصادي الى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات

Algerian state's strategy to promote exports : from economic openness to trade policy in favour of exports outside the hydrocarbon sector

اللحياني ليلى*
المركز الجامعي مرسلي عبد الله -تيبازة (الجزائر)'
leila.tipazadroit@gmail.com

الملخص:

تسعى الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بحثا منها عن حل لمشكلة التنمية الاقتصادية والاعتماد على موارد أخرى غير مورد المحروقات في صناعة سياستها الاقتصادية، وعليه اعتمدت ضمن مخطط استراتيجيتها بعد التوجه الى اعتماد مبادئ اقتصاد السوق الى اجراء إصلاحات اقتصادية خاصة ما تعلق بالتجارة الخارجية من خلال استراتيجية التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي.

تبادر الحكومة الحالية في ظل الازمة الصحية العالمية كوفيد 19الى تحقيق إنعاش وتجديد اقتصادي في جزائر جديدة من خلال انتهاج سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات، وعليه تهدف هذه الدراسة لتحليل وتقييم مدى نجاعة استراتيجية الدولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: ترقية الصادرات، استراتيجية الدولة، الانفتاح الاقتصادي، سياسة تجارية.

Abstract :

The Algerian state is seeking to promote exports outside the hydrocarbon sector in search of a solution to the problem of economic development and relying on resources other than the supplier of hydrocarbons in the manufacture of its economic policy, and has adopted as part of its strategy plan after going to adopt the principles of the market economy to carry out economic reforms, especially related to foreign trade through the strategy of moving towards economic openness.

* المؤلف المرسل

In light of the global health crisis, the current government is leading to economic recovery and renewal in New Algeria through a trade policy in favor of exports outside the hydrocarbon sector, and this study aims to analyze and assess the effectiveness of the state's strategy to promote exports outside the hydrocarbon sector .

Keywords :
Export promotion, state strategy, economic openness, trade policy

مقدمة:

خاضت الجزائر منذ الاستقلال لحد الان معارك اقتصادية متتالية، ارادت من خلالها محاربة التبعية الاقتصادية و التحرر نحو التنمية الاقتصادية و المستدامة، فاتبعت سياسة التخطيط الإداري الموجه بعد الاستقلال، لكن سرعان ما كشفت هذه السياسة اثارها السلبية واتضحت هشاشة الاقتصاد الوطني على إثر الازمة البترولية لسنة1986 بمجرد انخفاض الأسعار، على إثرها خاضت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية من خلال مراجعة الإطار التشريعي والقانوني لسياستها الاقتصادية، وأبدت رغبتها في التحول التدريجي من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وهو ما يعد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي و محاولة الاندماج فيه، فكان صدور جملة من التشريعات التي تشجع و تدعم التصدير خارج قطاع المحروقات .

احتلت قضية الصادرات مكانا مهما في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، ويحرص صناع القرار في الجزائر على مسألة التفكير الاستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة والحيلولة دون الوقوع في معضلة العقدة الهولندية (مطرقة تقلبات أسعار النفط، وسندان تذبذبات صرف العملات في البورصات العالمية)[1] .

في ذات السياق، فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية استراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، ولأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل، حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الاختلال الهيكلي لها، أصبح من الحتم اللازم وضغط الضرورة بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة (صناعية، زراعية)، وهو ما اصطلح عليه باسم ترقية الصادرات خارج المحروقات[2].

واصلت الدولة الجزائرية مجهوداتها في اطار تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، بعد التحسن الملحوظ لسعر البترول ،بفتح أبواب الاستثمار و رصد ميزانيات ضخمة للنهوض بقطاع الزراعة و الصناعة و تشجيع الاستثمار و تحقيق قفزة نوعية و لو طفيفة للاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة ، الا أن المشكل بقي مطروحا كون الاقتصاد الجزائري وجميع خطط التنمية مرهونة بأسعار النفط، و ليعيد التاريخ نفسه بعد الازمة الصحية العالمية بانتشار فيروس كرونا كوفيد19 مع مطلع سنة2020 ، وما نتج عنها من انخفاض غير مسبوق لأسعار البترول لينذر مرة أخرى بأزمة اقتصادية مزرية و اكثر حدة من سابقاتها ، وسط عزم الحكومة الحالية من بناء اقتصاد متين في جزائر جديدة ، غير انه يبدو ان الحكومات المتعاقبة على الرغم من المجهودات المبذولة و نية التغيير لم تتمكن لحد الان من اتخاذ خطوة اكيدة و صائبة نحو تحقيق صادرات خارج قطاع المحروقات لحماية الاقتصاد الوطني من هزات اقتصادية أخرى.

سعت الدولة بعد التخلي عن التخطيط الموجه والتوجه الى الاقتصاد السوق الى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من خلال إصلاحات اقتصادية خاصة ما تعلق بالتجارة الخارجية من خلال استراتيجية التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي، فيما تبادر الحكومة الحالية الى تحقيق إنعاش وتجديد اقتصادي في جزائر جديدة من خلال انتهاج سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات، **فما مدى نجاعة استراتيجية الدولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بعد توجهها من الانفتاح الى سياسة تجارية لصالح الصادرات؟**

دراسة موضوع استراتيجية الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات وتقييم مدى نجاعتها تطلب منا دراسة تحليلية لجملة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة القانونية المتصلة بالتجارة الخارجية بعد تغيير السياسة الاقتصادية للدولة والتخلي عن التسيير الإداري الموجه له، كما تطلب منا الاطلاع على مخطط استراتيجية الحكومة الحالية لإنعاش التصدير خارج المحروقات، وعليه ارتأينا تقسيم الموضوع حسب ما يلي:

1- التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي استراتيجية الدولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات
2- استراتيجية الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الجديدة نحو سياسة تجارية لصالح الصادرات
3- تقييم الخطة الاستراتيجية للدولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

أولا: التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي استراتيجية الدولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

واجهت الدولة الجزائرية الازمة البترولية لسنة 1986، بالمبادرة لإجراء إصلاحات معمقة واصدار جملة من التشريعات متعلقة بالتجارة الخارجية، لإعلان نيتها

نحو التحول والتوجه الى التحرر الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، غير ان واقع التصدير خارج المحروقات يبين مدى ضعفها للقيام باقتصاد يناهض باقي اقتصاديات العالم، كما أنها تعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى مما يشكل خطرا على التنمية الاقتصادية وسط تذبذب أسعار البترول.

تنذر هذه الوضعية الاقتصادية بواقع يستوجب تدخل السلطات المعنية لتجنب كوارث اقتصادية في المستقبل، لذا قامت السلطات العمومية من أجل ذلك بوضع استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات كضرورة ملحة للاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي، ومن أهم ما تمخض عن الإصلاحات المتصلة بالتجارة الخارجية:

1-تنظيم وإصلاح قانوني للسياسة الخارجية:

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 (الملغى) بمثابة الخطوة الأولى التي أعلنت من خلالها الدولة الجزائرية عن نيتها وتوجهها الاقتصادي الجديد وتحرير تجارتها الخارجية، حيث سمح هذا القانون للمستثمر المقيم وغير المقيم الاستثمار بالجزائر مع إمكانية تحويل رؤوس الأموال لغير المقيمين، بالإضافة الى الترخيص لبنوك ومؤسسات مالية لفتح فروع بالجزائر.

تم تدعيم هذا التوجه الجديد من خلال صدور المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار ليؤكد نية الدولة في توجهها الجديد من خلال تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي نتيجة ما تضمنه هذا القانون من امتيازات جبائية وضريبية لصالح المستثمرين بالإضافة الى الضمانات الممنوحة لصالحهم.

بالنسبة لتحرير التجارة الخارجية فانه تم سنة 1991 إنشاء إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع التزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية، فمع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الاقتصادي مع نهاية الثمانينات من اقتصاد مخطط قائم على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى نمط اقتصاد السوق بات حتميا إنهاء احتكار عمليات الاستيراد والتصدير حسب المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991المتعلق بالشروط الخاصة بالتدخل في التجارة الخارجية [3].

بعد صدور المرسوم 91-37 المتعلق بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ظهرت العديد من المشاكل، حيث سادت الفوضى والبيروقراطية في تخليص المعاملات، إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدار تعليمة لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها.

بدأت مرحلة تحرير التجارة الخارجية بشكل كلي سنة 1994، بعد إعادة جدولة الديون الجزائرية ضمن اتفاقيةStand-by بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، حيث

اشترط الصندوق تحرير التجارة في الاتفاقية، في إطار سعي الجزائر للانضمام الى منظمة التجارة الدولية[4].

اتجهت الدولة الجزائرية على اثر انخفاض اسعار البترول ، بعد الازمة المالية العالمية لسنة2008 ، منذ أواخر سنة 2014 الى الاعتماد على عقلنة الواردات و تنويع الاقتصاد الوطني من اجل تنمية الصادرات خارج المحروقات و وضع حد للاحتكار وإعادة الاعتبار للتصدير وعقلنة الاستيراد من خلال كبح تنامي عملية الاستيراد المتصاعد، لذا تم تعديل الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتضمن القواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها بالقانون رقم 15-15 المؤرخ في 2015/07/15، قصد تنظيم الاستيراد ووضع حد للاستيراد الفوضوي والعشوائي من خلال تكريس حرية محسوسة لممتهني النشاط.

جاء النص المعدل للأمر 03-04، بهدف بتنظيم عملية منح رخص الاستيراد مع إرساء هامش معتبر من الحرية وعدم العودة إلى الاحتكار، كما جاء ليعزز من الإجراءات التنظيمية التي من شأنها المساهمة في ترقية التجارة الخارجية بفضل سلسلة من المواد والتي اشترطت أن يؤخذ بعين الاعتبار عند منح الترخيص إعطاء رخص تتوافق مع كمية المنتوج الذي يكتسي أهمية اقتصادية، ويهدف ايضا إلى لإرساء الكثير من النزاهة والشفافية في عمليات التصدير والاستيراد.

جاءت حرية النشاط مضبوطة بتدابير وقائية تم سنها بهدف حماية الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ، إلى جانب القيود المفروضة عند الإنتاج والاستهلاك مع ضمان الكميات الأساسية من المواد الأولية المنتجة على مستوى السوق الوطنية للصناعة الوطنية التحويلية طبقا للمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعّت عليها الجزائر، بالإضافة إلى وضع حيز التطبيق التدابير الضرورية لاقتناء أو توزيع المنتوجات في حالة وجود ندرة والحفاظ على التوازن المالي الخارجي وتوازن السوق.

عكف المشرع في هذا القانون على تقديم شرح مفصل وتوضيحات دقيقة لتراخيص الاستيراد والتصدير بهدف رفع أي لبس على الراغبين في امتهان النشاطين، حيث أكد أنه يقصد بإجراءات تراخيص الاستيراد أو التصدير، كل إجراء إداري يفرض كشرط مسبق، تقديم وثائق لجمركة البضائع غير تلك المخصصة لأغراض جمركية مع ضمان حياد القواعد المتعلقة بإجراءات تراخيص الاستيراد والتصدير عند تطبيقها، على أن تدار بطريقة عادلة ومنصفة.

حسب نص المادة 06 مكرر3 منه فانه لا يمكن رفض المنتوجات المستوردة أو المصدرة بواسطة رخص بسبب فوارق طفيفة في القيمة و الكمية أو في الوزن بالمقارنة مع الأرقام المبينة في الرخصة والناتجة عن فوارق بسبب النقل أو الشحن غير المرتب للبضائع، أو أي اختلافات طفيفة أخرى تتوافق مع الممارسة التجارية العادية ،هذه المادة

ستوسع من رقعة تهريب العملة إلى الخارج وتساعد على رفع عدد المهربين، وهو ما يتنافى صراحة والمجهودات التي تبذلها الدولة من أجل محاربة الظاهرة التي عصفت بالاقتصاد الوطني بعدما تم تسجيل تهريب ما لا يقل عن ستة آلاف و600 مليار سنتيم خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى غاية2014.[5]

2 –تنظيم مؤسساتي في إطار التأمين والتمويل:

قصد تطوير وترقية الصادرات، تم تأطير التجارة الخارجية ضمن إطار مؤسساتي يعمل على تامين الصادرات ضد الاخطار التجارية وغير التجارية وتشجيع التصدير خارج إطار المحروقات من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية المصدرة.

2-1-الشركة الجزائرية لضمان الصادرات:

ادى فشل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CCAR في أداء مهمة قرض التصدير، الى تدخلت الدولة لإنشاء نظام جديد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 الصادر في 1996/07/02 المحدد لشروط تسيير الاخطار المغطاة بتامين القرض عند التصدير وكيفياته[6] طبقا للمادة الرابعة من الأمر 96-06 الصادر في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير[7].

تم إنشاء هذا النظام لضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX)[8]، و هي شركة مساهمة تتضمن مؤسسات مصرفية و شركات التامين ، و حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة، هذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية، وفي الجانب التمويلي بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين، على غرار برامج التمويل الإقليمية (برامج تمويل التجارة العربية البينية، برامج تمويل الصادرات على مستوى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي).

يساهم الصندوق أيضا في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب وتزويدهم بالمعلومات عن الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية تفاديا لوقوع الخسائر وتشجيع ومرافقة المصدرين الجزائريين.

2-2-الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996[9]، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو

تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير.

يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة و هناك خمس مجالات إعانة مقررة[10]:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة لتصدير.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية

واصلت الحكومة الى جانب هذه المؤسسات التمويلية و التأمينية ، في اطار تنظيمها المؤسساتي و التنظيمي للتجارة الخارجية الى انشاء هياكل أخرى مساعدة تتمثل في إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(CACI) والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (SAFEX) والمركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم (CACQE) والمركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) والجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين، وقامت وزارة التجارة بتأسيس لجنة دائمة متعددة القطاعات سنة 1997 تتمثل مهامها في إعداد برنامج سنوي رسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج والسهر على تطبيق هذا البرنامج[11].

فيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات فقد جاء الأمر 03-04 المؤرخ في 2003/07/17 الذي تضمن وجهة نظر مؤسساتية عبر إنشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجية(ALGEX)حيث تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع تجاري في الخارج بغرض مساندة دخول المؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية كما تم إنشاء دار المصدّر مؤخرا للتكفل بانشغالات المصدّرين وتمكينهم من تسهيلات.

يمكن القول حسب ما تم عرضه حول استراتيجية الدولة لترقية الصادرات خلال هذه المرحلة ، و رغم المجهودات المبذولة الا نسبة 3% تعتبر من أضعف النسب الموجودة بالعالم، وكل الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الدولة فشلت لتعقدها وبطئها حيث كان الهدف هو الوصول إلى 3 مليار دولار، لكن غياب استراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كعامل تنموي هي حجرة العثرة والعقبة التي تقف أمام عجز الإقتصاد الوطني على توفير منتجات قابلة للتصدير، إلى جانب وجود مشكلات تنظيمية وهيكلية حرجة أسهمت في تراجع الأداء التصديري، وهي على درجة عالية من الخطورة تمس بجوهر عملية التصدير في الجزائر.

ثانيا: استراتيجية الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الجديدة نحو سياسة تجارية لصالح الصادرات

تواجه الجزائر في كل مرة تريد ان تنهض بمجال التنمية الاقتصادية بأزمات اقتصادية و مالية و اخرها ازمة صحية عالمية متمثلة في جائحة كرونا ، و كلها عوامل بدون شك تؤثر على مستوى التقدم الذي تسعى لتحقيقه، غير ان الاحداث السياسية التي شهدتها الجزائر بعد موجة الحراك الشعبي بداية من فيفري 2019، كانت بمثابة المنعرج الذي بدا الحديث من خلاله على جزائر جديدة في ظل سلطة و حكومة جديدة بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر2019، حيث تسعى الحكومة الجديدة لتقديم استراتيجية بمنظار اخر لترقية و تطوير الاقتصاد الوطني على الرغم انها تولت سلطة القرار في ظل ظروف اقتصادية مزرية واجتماعية خانقة بالإضافة الى الازمة الصحية التي لا تزال تداعياتها لحد الان .

لا يمكن ان ينكر احد ان الحكومة الحالية بدأت العمل في ظل ظروف غير لائقة لتجسيد برامج رئيس الجمهورية ، غير انه ينبغي عليها ان تعمل وفق هذه الظروف و إيجاد الحلول المناسبة و الملائمة لمسايرة الازمة الصحية و الاجتماعية و الا لا يمكن الاعتراف لها بصنع الجميل ، و عليه باشرت الحكومة في وضع مخطط عمل وفق استراتيجية مدروسة خاصة في مجال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في محاولة منها للبحث عن موارد جديد للدخل و الاستغناء عن المورد الوحيد الذي اثبت انعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني خاصة بعد انهيار غير مسبوق لأسعاره بعد انتشار جائحة كرونا –كوفيد19.

نستعرض فيما يلي استراتيجية الدولة الجديدة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ومحاولة فهم ابعادها الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها ونحاول أيضا التطرق الى مدى أهميتها ونجاعتها في حل الازمة ام انه مجرد ترقيع للازمة.

جاء في مقدمة مخطط عمل الحكومة " ...يأتي اعداد مخطط عمل الحكومة هذا في ظرف استثنائي مرتبط بجائحة كوفيد 19، الذي يزيد من الغموض حول امكانية العودة الى الوضع الطبيعي، سواء على المستوى الوطني او الدولي، لا سيما فيما يخص حركة الاشخاص والسلع والتجارة الدولية والسير العادي للأسواق، اذ يشكل هذا الظرف غير المسبوق تحديا كبيرا بالنسبة للحكومة التي يتوجب عليها القيام بتسيير الطابع الاستعجالي لوضعية وبائية في تطور مستمر، والشروع في ان واحد، في الاصلاحات الهيكلية الهامة على الصعيدين المؤسساتي والاجتماعي، الاقتصادي خصوصا من اجل انجاح الإنعاش الاقتصادي"[12].

أضاف مخطط الحكومة في مقدمته أيضا"...وتحسبا لتدارك الهشاشة الهيكلية لنموذجنا الاقتصادي الناتجة عن تبعية شديدة لقطاع المحروقات، ستعمل الحكومة على تغيير هذا النموذج قصد تنويع الاقتصاد، لا سيما الصادرات خارج المحروقات، مما سيمكن الجزائر من انتهاج سبيل تنمية اقتصادية قوية وشاملة وتضامنية." ولهذا الغرض، ستعزز الحكومة دعائم الإنعاش الاقتصادي في إطار رؤية استراتيجية ترمي الى تنمية القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.[13]"

استرسلت الحكومة في مخططها: "...ومن اجل استعادة التوازنات الخارجية، ولا توازن سيما توازن الميزان التجاري الذي يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات، ستواصل الحكومة بذل المجهودات الرامية الى التحكم في تجارتنا الخارجية دون الاضرار بالإنتاج الوطني الذب تستورد بعض مداخلاته، وعليه، وفضلا عن إقرار تدابير تحفيزية، فان التنويع الاقتصادي يجب ان يمنح الافضلية للقطاعات التي تتوفر على إمكانيات كبيرة للتصدير، مع قدرة مؤكدة لإحلالها محل الواردات"[14].

تدرك الحكومة من خلالها مقدمتها لمخطط استراتيجية عملها انها امام تحد كبير ورهان ينبغي ان تكسبه باتباع استراتيجية مدروسة جيدا، فهي امام تحديات مواجهة وتسير الازمة الصحية ورهان الإصلاحات التي يجب ان تتوافق والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، لذا فهي تقر ان الوضع صعب وطريقة التحكم فيه ليست بالأمر الهين، وفي إطار استراتيجيتها في مجال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي تحرص على تنويعه وتشجيعه من خلال **سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات[15]:**

ترتكز ترقية الإنتاج الوطني على مطلب ملح وحيوي يتمثل في استعادة توازن الميزان التجاري، على أسس مستدامة، من خلال تقليص الصادرات غير المنتجة وترقية الصادرات خارج المحروقات، وفي هذا المجال، فان الاليات التي تشجع على مقاومة الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية في صميم عمل الحكومة.

تعمل الحكومة على تجسيد فكرة السياسة التجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال العمل على تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات، تعزيز قدرات التصدير، ترقية الصادرات وتسهيل فعل التصدير، تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر، تطهير المجال التجاري، عصرنة وتعزيز أداة الرقابة.

1-تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات

تعمل الحكومة بهذا الصدد، على وضع ترتيبات قانونية تلزم كل المتعاملين الاقتصاديين باللجوء الى السلع والخدمات المنتجة محليا في إطار طلبياتهم. وستنتهج مسعا طموحا لضبط وتقليص الواردات من خلال حماية المنتوجات التي يلبي فيها الإنتاج المحلي الطلب .وجدير بالتنويه أن السياسة التجارية الوطنية، بعد أن شهدت حتى الآن اختلالا في تاطير التجارة الخارجية، قد سجلت اعتبارا من 2020، تراجعا في العجز

المزمن للميزان التجاري بفضل التحكم في فاتورة الواردات وتحسين مساهمة الصادرات خارج المحروقات .وسيتواصل توجيه تدخل الحكومة، من باب الأولوية، نحو تجسيد سياسة تجارية تقوم على محورين أساسيين يتمثلان تحديد في ترقية الصادرات، وترشيد الواردات، دون الإضرار بتلبية احتياجات المواطنين، كما ترمي هذه السياسة الى احلال إنتاج وطني متنوع حمل الواردات وترقية التصدير واستئصال ظاهرة تضخيم الفواتير عند الاستيراد واخيرا ضمان توازن الميزان التجاري، ولا سيما من خلال:

- وضع وتحسين استعمال الخرائط الوطنية الرقمية (خارطة الإنتاج الوطني للسلع والخدمات وخارطة للمستوردين) من أجل إحصاء دقيق للإنتاج الوطني وقدرات إنتاج السلع والخدمات،

- العمل بمساعدة كل القطاعات المعنية، وبشكل دقيق، على تحديد الاحتياجات الوطنية من المواد الأولية والمواد الغذائية والصناعية بغرض مراقبة الكميات المرخص باستيرادها، تكملة للإنتاج الوطني واستجابة لطلب المستهلكين،

- تشجيع الاستثمار في مجال إنتاج المواد الأولية لتقليص فاتورة استيرادها،

- إخضاع المستوردين للالتزام بتسجيل مورديهم لدى المصالح المعنية بهدف ضمان نزاهة وشفافية الممارسات التجارية عند الاستيراد

2-تعزيز قدرات التصدير

ستواصل الحكومة تشجيع ومرافقة ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تقديم الدعم الضروري للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين تنافسيتهم والمبادرة، كلما دعت الحاجة الى ذلك، الى إنشاء تجمعات للتصدير. وتتجلى ترقية الصادرات فيما يأتي:

-وضع استراتيجية وطنية للصادرات،

- تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المختلفة التي تسري وتؤطر فعل التصدير والتي تقوم على مقاربة تبسيط وتحسين الاجراءات،

-انجاز مناطق حرة على مستوى الولايات الحدودية الجنوبية،

- استحداث أرضيات لوجستية موجهة للتصدير، وإعادة تنشيط مجالس رجال الأعمال مع مختلف البلدان الشريكة بهدف ترقية المبادلات التجارية خارج المحروقات،

- إنشاء مراكز إقليمية كبرى للمعارض من أجل تنظيم مختلف التظاهرات والمعارض التجارية الجهوية، وبالتالي ترقية الإنتاج المحلي

3-ترقية الصادرات وتسهيل فعل التصدير

تعمل الحكومة باستمرار على تحيين خارطة الطريق المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات بهدف الحفاظ على وتيرة ومعدل نمو حجم وقيمة الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في ترقيتها من خلال مرافقة المصدرين على النحو التالي:

-تسريع معاجلة ملفات تعويض جزء من تكاليف النقل من خلال صندوق خاص لترقية الصادرات،

- اصلاح نظام تعويض تكاليف النقل عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات،

- ضبط شروط مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية بالخارج، ووضع ترتيبات لليقظة الاقتصادية من أجل استقطاب كل فرص تصدير الإنتاج الوطني ذات قيمة مضافة مؤكدة تتماشى مع متطلبات البلدان المستوردة،

- متابعة دراسة إشكالية حصة العملة الصعبة التي تعود الى المصدر،

- مرافقة المؤسسات ضمن مسار التصديق على منتجاتها،

- تطوير تصدير الخدمات، لا سيما في قطاع الرقمنة والهندسة

4-تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر:

شرعت الحكومة، منذ سنة 2020، في تقييم معمق لاتفاقيات التبادل الحر القائمة، وبهذا الشأن، سيتم القيام بما يأتي:

-تقييم الاتفاقيات المتعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية (اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، منطقة التبادل الحر العربية الكبرى والاتفاقية التفاضلية مع تونس) ،

- تقييم مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة،

- دراسة ملف مفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة من أجل استكمال اندماج الاقتصاد الوطني في النظام التجاري المتعدد الأطراف،

-متابعة الملف المتعلق بقواعد المنشأ في إطار مناطق التبادل الحر بهدف تحديد دقيق لشروط منح الامتيازات التعريفية المتعلقة بكل اتفاقية،

- الاستعداد للانضمام الفعلي لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بهدف الاستفادة من الامتيازات الممنوحة،

-تحديد مقاييس إبرام اتفاقيات تجارية جديدة ترمي الى تسهيل دخول السلع الجزائرية الى الأسواق الأجنبية، وضمان توازن الميزان التجاري مع الشركاء التجاريين المعنيين بالاتفاقيات،

5-تطهير المجال التجاري :

تلتزم الحكومة في هذا الإطار، بوضع الأدوات والآليات الضرورية لضمان تنظيم أحسن وتأطري التجارة الداخلية التي تتمثل أهدافها الأساسية في مكافحة التجارة غير الرسمية وتطهير السوق وأخلفة الفعل التجاري وتكثيف التجهيزات التجارية ورقمنة القطاع التجاري وتطوير التجارة الالكترونية، ومراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنشاطات التجارية وحماية المستهلكين وترقية المنافسة وتعزيز الحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والمهنيين، وفي السياق ذاته، اعتمدت الحكومة التدابير ذات الأولوية الآتية :

-تكثيف الحملة الوطنية لمكافحة التبذير،
-امتصاص التجارة غير الرسمية ودمج المتدخلين في النسيج التجاري القانوني،
- توسيع قائمة رموز أنشطة التجارة المتنقلة وإنشاء رموز جديدة لإدماج الشباب في النشاط التجاري والاقتصادي مع الاهتمام بتبسيط التسجيل في السجل التجاري بشكل أكبر،
-وضع برنامج استعجالي خاص باستغلال 656 سوقا مغطاة وجوارية غير مستغلة وكذا وضع 51972 محلا تم انجازها في إطار برنامج 100 محل لكل بلدية، حيز الاستغلال، واستكمال عملية انجاز أسواق الجملة الإقليمية وكذا تطوير مساحات التوزيع الكبرى،
- إعداد مخطط توجيهي وطني لإقامة التجهيزات التجارية والسهر على اندماجها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،
- رقمنة عمليات الربط بين القطاعات المعنية بالفعل التجاري وتعميم الدفع الالكتروني،
- اصلاح الترتيبات الخاصة بتموين ولايات الجنوب من خلال تعزيز تجارة المقايضة وتعويض تكاليف النقل.

6-عصرنة وتعزيز أداة الرقابة

تتمثل الأهداف المتوخاة في مراجعة الاستراتيجية الشاملة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش وتعزيز القدرات التحليلية لقطاع التجارة، وإزالة الطابع المادي عن إجراءات الرقابة، وتعزيز آليات حماية صحة المستهلك وأمنه ومصالحه .وبهذا الشأن، تتمثل الأعمال المقرر اعتمادها فيما يأتي:
-مراجعة الاستراتيجية الوطنية للرقابة الاقتصادية وقمع الغش بكل أشكاله، ولا سيما في جوانبه المتعلقة بالعقوبات المطبقة على المخالفين،
-تعزيز احترام المعايير والمواصفات القانونية والتنظيمية التي تؤطر على السلع والخدمات،
-رقمنة إجراءات رقابة السوق الداخلية وعلى مستوى الحدود،
- وضع برنامج للتكوين بغية ضمان مستوى تقني عالي لصالح أعوان الرقابة،
- إطلاق واستكمال التحقيقات الاقتصادية الخاصة المتعلقة بتأطري النشاطات التجارية الحساسة والرامية، على الخصوص، الى مكافحة الممارسات التجارية غير المشروعة،
- استكمال العملية المتعلقة بالسجل التجاري الالكتروني،
- استكمال بنك البيانات للإنتاج الوطني (المواد الفلاحية، والصناعية والخدماتية)،
- تعزيز القدرات التحليلية للمخابر الخاصة بالتحليل، وعددها 45 مخبرا،
-تعزيز دور المخبر الوطني للتجارب،
- استكمال الخارطة الوطنية لشبكة المخابر ورقمنتها وفي هذا الإطار، سوف يتم إنشاء وكالة للأمن الصحي للمواد الغذائية،

•شراء ثمانية(08) مخابر متنقلة لتعزيز رقابة نوعية المواد الغذائية و غيرها في الموانئ والمطارات و المراكز الحدودية،

•متابعة عملية تنفيذ برنامج اعتماد مخابر وزارة التجارة وترقية الصادرات الذي ينص على الخصوص على اعتماد 15 مخبرا حتى نهاية 2021.

كشفت وزارة التجارة، في بيان لها[16]، عن تسجيل ارتفاع في حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة للثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة2020. وحسب بيان الوزارة، فقد إرتفعت الصادرات خارج المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021، بنسبة 58,83 %، وبلغ معدل الصادرات خارج المحروقات 11,33 % من القيمة الإجمالية للصادرات التي بلغت 870,33 مليون دولار مقارنة بـ 547 مليون دولار في نفس الفترة من السنة الماضية، وقد تم تسجيل 714 مؤسسة تصدير جسدت عمليات التصدير خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة2020.

من خلال عرض مخطط الحكومة و استراتيجيتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات وصولا الى بيان وزارة التجارة التي اكدت ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات يوحي لنا انها تسير في النهج الصحيح ، غير الواقع يثبت عكس ذلك ،اذ لايزال المنتوج الجزائري غائبا عن الأسواق العالمية نظرا لعدم بلوغه المعايير الدولية المطلوبة ، كما اننا نلاحظ مخطط لاستراتيجية محكمة لترقية الصادرات خارج المحروقات غير ان الاطار القانوني لتجسيد الاستراتيجية غير موجود و ان كانت بعض المشاريع فلا تزال حبيسة الدراسة و المناقشة ، و هذا ما يعاب على المشرع الجزائري الذي يتاخر في اصدار المراسيم التنظيمية للقوانين التي يتم المصادقة عليها ،مما سيؤثر بدون شك على كيفية و طريقة تسيير و تجسيد استراتيجية السياسة التجارية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ثالثا: تقييم الخطة الاستراتيجية للدولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة، ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من التسعينات الى غاية الجزائر الجديدة لترفع من مستوى نجاعة المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير و منافسة المنتوجات العالمية و دخول أسواق دولية ، و رغم الاستراتيجية المدروسة على حسب تصريحات الحكومات المتعاقبة الا انها لم تنطلق و لم تجسد بالشكل المخطط له ، فالإحصائيات المعلن عنها تدل على وجود خلل و عراقيل تعترض عملية التصدير خارج قطاع المحروقات .

رغم سعي الدولة لتطبيق استراتيجية لتشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات، الا ان مسالة قصور تنافسية الاقتصاد الوطني لا يزال مطروحا امام ضعف ديناميكية

النشاط الإنتاجي خارج المحروقات، مما ينعكس سلبا على نسبة التصدير، ويمكن ذكر بعض الاختلالات التي تحول دون وصول المنتوج الجزائري إلى الأسواق الدولية[17]:

-سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة والمتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للاقتصاد الجزائري، حيث أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة باعتبار أن عمق الإشكالية في ضعف تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة على حد سواء.

-التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية رغم إعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات.

-غياب التناغم والاتصال الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة (الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، المركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE) حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج.

- غياب التنسيق بين البنوك والمصدرين المحليين وافتقار المؤسسات المنتجة سواء كانت عمومية أو خاصة إلى المرافقة البنكية الدائمة ساهم بشكل كبير في تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

-اقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتحكم في مانجمنت ومعايير الإنتاج، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق والمواصفات الدولية بما في ذلك المنتوجات الفلاحية والتي بالرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنها تبقى غير متوفرة على المواصفات الدقيقة التي تمكنها من منافسة المنتوجات الأجنبية المتواجدة في الأسواق الأوروبية والعربية[18].

-عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، لذلك فإنّ التموقع الجيد للصادرات الجزائرية يتطلب وجود وعي بمعطيات المرحلة، وما يرافق عملية التكيف مع متطلبات السوق الخارجية[19].

-ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، على غرار تبعية مدخلاتها للخارج.

-عدم امتلاك المصدرين الجزائريين السيولة المعلوماتية الكافية عن الأسواق العالمية التي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم.

-غياب ثقافة التصدير لدى المنتجين المحليين، مما نتج عنه مناخ غير مشجع على تطوير نشاط التصدير، وعجز المصدر الجزائري عن استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

خاتمة:

اردنا من خلال هذه الدراسة لموضوع استراتيجية الدولة في تشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات و من خلال المقارنة بين استراتيجية الدولة خلال مرحلة التوجه الى اقتصاد السوق و استراتيجيتها في الجزائر الجديدة بنية ان ايجاد النقائص في المرحلة الأولى و الوصول للقول ان المشرع و الحكومة الجديدة تداركت الامر ضمن قواعد و مخطط جديد يعالج اصل مشكلة التصدير خارج قطاع المحروقات، غير اننا وجدنا انفسنا امام استراتيجية واحد لا يكمن الاختلاف فيها الا في مجرد تغيير للمصطلحات و لا وجه للمقارنة، و انها استراتيجية لن تحل اصل مشكلة التصدير خارج قطاع المحروقات لانها لازالت تكرر نفس الاخطاء و تتبع سياسة الترقيع التي تزيد من الازمة، و الدليل على ذلك انها لاتزال تعتمد على سعر برميل البترول في اعداد ميزانيتها و تنفيذ سياستها الاقتصادية .

يجب الإقرار في الأخير اننا لا يمكن ان نكون دولة مصنعة وتعتمد على تصدير منتوجات خارج قطاع المحروقات طالما اننا نستورد كل المواد الأولية ونكتفي بتركيبها او دمجها او تعليبها وتغليفها في الجزائر ونكتب صنع في الجزائر، وسنكون دولة منتجة ومصنعة في حالة الاعتماد على مواد أولية أصلها جزائري وفقط، كما ان الدولة طالما انها تعتمد في صنع استراتيجيتها لترقية الصادرات على مورد وحيد لن تتمكن من إنجاح مخططاتها لتحقيق التنمية الاقتصادية وعليه يمكن اقتراح ما يلي:

- لابد من ترقية الصادرات خارج قطاع النفط من خلال تقوية القدرة التنافسية للمنتوج الوطني في الأسواق العالمية، من خلال منتجات متقنة بأدنى التكاليف وذات نوعية وجودة وفق المقاييس العالمية المطلوبة.

- توجيه وتشجيع الاستثمار نحو المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق الأجنبية كالتمور وزيت الزيتون والطماطم الصناعية وغيرها وبناء أرضية للتصنيع من خلال تشجيع ومرافقة الصناعة التحويلية.

-مرافقة المتعاملين الاقتصاديين في استكشاف الأسواق الخارجية من خلال الدعم المالي والإعلامي وتأطير مشاركتها في المعارض والتظاهرات الدولية.

- تفعيل دور وزارة التجارة بوكالاتها ودواوينها ومجالسها ومراكزها الوصية في مرافقة المتعاملين الاقتصاديين وتحضير المناخ المناسب لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

-يجب ان تتضمن الاستراتيجية الاقتصادية للدولة إطار قانوني محكم ومدروس وفق المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجزائرية تعمل على تطبيقها مؤسساتها واعوانها.

-يجب على الدولة قبل ان تبادر بتجسيد أي استراتيجية ان تسترجع ثقة المتعامل الاقتصادي الجزائري في التعاون مع مؤسسات الدولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

-الإسراع في اصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بمجال التجارة الخارجية ومواكبة الأوضاع الاقتصادية العالمية ومسايرة الازمة الصحية العالمية.

-تشجيع المستثمرين المصدرين الجزائريين من خلال تطوير المرافقة التأمينية والتمويلية لتبديد مخاوفهم من دخول الأسواق العالمية ومنافسة المنتجات العالمية.

-تفعيل الية الرقابة على تطبيق استراتيجية الدولة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات حتى لا تبقى استراتيجية ورق فالعبرة بالتطبيق لا بالتنظير.

المراجع

-الامر 95-27 المؤرخ في 1995/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية العدد 82 الصادر في 1995/12/31.

-الأمر 96-06 المؤرخ في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية العدد 3 الصادر بتاريخ 1996/01/14.

-المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991المتعلق بالشروط الخاصة بالتدخل في التجارة الخارجية الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 20 ماي 1991

-المرسوم التنفيذي رقم 96-235 الصادر في 1996/07/02 المحدد لشروط تسيير الاخطار المغطاة بتامين القرض عند التصدير وكيفياته، الجريدة الرسمية العدد 41 الصادر بتاريخ 1996/07/03.

-طارق قندوز، "تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (مقاربة وصفية تحليلية)"، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، اطلع بتاريخ 2021/12/10، www.kantakji.com

-الهروشي خطاب،" نحو استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات"-دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 6 العدد 1، 2019،

-وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2002،

-عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وفي الفساد (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،
- بن ناجي حسين،تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد ب، العدد31، جامعة قسنطينة ، الجزائر،2009،
-حبيبة محمودي،" حكومة ترخص لتهريب العملة "، جريدة النهار، نشر يوم 16 / 03 / 2015.اطلع بتاريخ 2021/12/15.
- الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة التجارة:www.commerce.gov.dz
- مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر2021.
Premier-ministre.gov.dz

[1] طارق قندوز، "تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (مقاربة وصفية تحليلية)"، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، اطلع بتاريخ 2021/12/10، www.kantakji.com

[2] طارق قندوز، مرجع سابق، ص2

[3] المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991المتعلق بالشروط الخاصة بالتدخل في التجارة الخارجية الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 20 ماي 1991.

[4] الهروشي خطاب،" نحو استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات"- دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 6 العدد 1، 2019، ص 507.

[5] حبيبة محمودي،" حكومة ترخص لتهريب العملة "، جريدة النهار، نشر يوم 16 / 03 / 2015.اطلع بتاريخ 2021/12/15.

[6] المرسوم التنفيذي رقم 96-235 الصادر في 1996/07/02 المحدد لشروط تسيير الاخطار المغطاة بتامين القرض عند التصدير وكيفياته، الجريدة الرسمية العدد 41الصادر بتاريخ 1996/07/03.

[7] الأمر 96-06 المؤرخ في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية العدد 3 الصادر بتاريخ 1996/01/14.

[8] الامر 96 -06 المؤرخ في 1996/01/10 المتضمن انشاء الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات.

[9] المادة 195 من الامر 95-27 المؤرخ في 1995/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية العدد 82 الصادر في 1995/12/31.

[10] الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة التجارة:www.commerce.gov.dz

[11]الموقع الالكتروني لوزارة التجارة، اطلع بتاريخ 2022/01/16.
www.commerce.gov.dz

[12] مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر2021، ص 06. premier-ministre.gov.dz

[13] مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سابق، ص7
[14] المرجع نفسه، ص7
[15] المرجع نفسه، ص43
[16]بيان وزارة التجارة بتاريخ 2021/05/14، اطلع بتاريخ 2022/01/16. www.commerce.gov.dz،
[17] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2002، ص ص11-12
[18] عبد القادر خليل، الحوكمة و ثنائية التحول نحو اقتصاد السوق و في الفساد (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد46،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ص ص96-97
[19] بن ناجي حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد ب، العدد31، جامعة قسنطينة ، الجزائر،2009، ص ص 76-77.